

الفاعل

الفاعل : الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع .

والمراد بالاسم ما يشمل **الصريح** نحو: ((تَبَارَكَ اللَّهُ)) و : قام زيد و**المؤول** نحو: ((أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) أي: إنزالنا وقوله تعالى : ((أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)) و**المضمر** نحو : تباركت يا الله و**المستتر** نحو: أقوم وقم

فخرج ب المسند إليه فعل ما أسند إليه غيره نحو :

زيد أخوك

إذ اسند للاسم المرفوع اسم وهو الخبر (أخوك)

أو جملة نحو :

زيد قام أبوه أو زيد قام

أو ما هو في قوة الجملة نحو:

زيد قائم غلامه أو زيد قائم أي هو.

وخرج بقوله على طريقة فعل ما أسند إليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو:

ضرب زيد

والمراد بشبه الفعل المذكور:

أقائم الزيدان

اسم الفاعل نحو :

زيد حسن وجهه

والصفة المشبهة :

عجبت من ضرب زيد عمرا

والمصدر نحو :

هيهات العقيق

واسم الفعل :

زيد عندك أبوه أو زيد في الدار غلاماه

والظرف والجار والمجرو :

مررت بالأفضل أبوه

وأفعل التفضيل نحو :

ف (أبوه) مرفوع بالأفضل .

ملاحظة : قد يرفع الفعل بفعل متصرف نحو:

أتى زيد

أو بفعل غير متصرف نحو :

نعم الفتى

حكم الفاعل : التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو :

قام الزيدان زيد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول :

الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام

على أن يكون (زيد) فاعلا مقدما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد (زيد قام)

فيجوز القول على مذهب الكوفيين إذا أردنا تقديم الفاعل : الزيدان قام

و الزيدون قام

وأما على مذهب البصريين يجب أن تقول :

الزيدان قاما و الزيدون قاموا

فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين

استدلّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على الفعل بقول الزّباء :

ما للجمال مشيها ونيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فممشيها فاعل لـ (ونيدا) قدّم عليه ، وقد أجاب البصريون بأن هذا يكون على تقدير فعل محذوف تقديره (يظهر ونيدا) وتكون هذه الجملة الفعلية خبرا للمبتدأ (مشيها) .

لغة (أكلوني البراغيث)

مذهب جمهور العرب : إذا اسند الفعل الى اسم ظاهر مثنى أو جمع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية والجمع : فيقال :

قام الزيدان و قام الزيدون و قامت الهندات

إذ نلاحظ بأن حالة الفعل هي حالة افراد (قام) ولا يصح لديهم :

قاما الزيدان و قاموا الزيدون و قمن الهندات

اما على لغة بني الحارث بن كعب : فانهم يلحقون بالفعل علامات دالة على التثنية والجمع فيصح عندهم :

قاما الزيدان و قاموا الزيدون و قمن الهندات

وعلى هذا يكون الاسم الظاهر الواقع عندهم بعد الضمير هو الفاعل ويكون الضمير مجرد علامة دالة على التثنية والجمع

وقد جاء في كلام العرب شعرا ونثرا ما وافق لغة بني الحارث بن كعب من ذلك :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعداً وحميماً

و قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل

و قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

و قول الشاعر :

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد

فـ (يلومونني ... أهلي) اجتمع الضمير (الواو) مع الظاهر (أهلي)

و (يلومونني ... عواذلي) اجتمع الضمير (الواو) مع الظاهر (عواذلي)

و (أسلماه ... مبعداً) اجتمع الضمير (الف المثنى) مع الظاهر (مبعداً)

و (رأين ... الغواني) اجتمع الضمير (نون النسوة) مع الظاهر (الغواني)

وقد وردت هذه الابيات على لغة بني الحارث بن كعب التي سميت لغة (اكلوني
البراغيث) وسميها ابن مالك : لغة (يتعاقبون) حملا على الحديث الشريف : (
يتعاقبون فيكم ملائكة) .

وقد أعرب النحاة هذه اللغة ب :

١/ ان يكون الضمير المتصل بالفعل (فاعلا) والاسم الظاهر بعده (بدلا منه)

٢/ أن يكون الضمير المتصل بالفعل فاعلا ايضا والاسم الظاهر بعده (مبتدأ) مؤخرا
والجملة من الفعل والفاعل السابق له خبر مقدم

٣/ ويمكن اعرابها على لغة بني الحارث بن كعب على ان الضمير لا محل من
الاعراب بل يكون علامة دالة على التثنية أو الجمع ويكون الاسم الظاهر هو الفاعل .

حذف الفعل

يحذف الفعل ويبقى الفاعل إما جوازا أو وجوبا :

ومن الجواز أن يقال لمن سأل : من قرأ ؟ فيجاب ب (محمدٌ) أي : قرأ محمد ويجوز
الظهور فيجاب : قرأ محمد

وقد يحذف الفعل وجوبا إذا وقع بعد (إن و إذا) الشرطيتين اسم مرفوع كما في
قوله تعالى :

((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ))

وقوله تعالى : ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ))

مذهب جمهور البصريين : هو

أن (أحد) و (السماء) فاعلان لفعل محذوف يفسره المذكور بعدهما والتقدير : (إن
استجارك أحد) و (إذا انشقت السماء)

مذهب جمهور الكوفيين : يعدون الاسم المرفوع الواقع بعد (إن و إذا) الشرطيتين
(فاعل مقدم على فعله) إذ يجيزون التقديم .

مذهب الأخفش : الاسم المرفوع الواقع بعدهما (مبتدأ) وما بعده خبره .

تذكير الفعل وتأنيثه

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو :

قامت هند و طلعت الشمس

وحقيقة الأمر في ذلك أن لهذه التاء حالتين :

الأولى : حالة لزوم والثانية : حالة جواز

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:
أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول :

هند قامت و الشمس طلعت

ولا تقول :

هند قام ولا الشمس طلع

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

الشاهد فيه: قوله : ولا أرض أبقل حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو (أبقل) وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث، ويروى: ولا أرض أبقلت إبقالها بنقل حركة الهمزة من (إبقالها) إلى التاء في (أبقلت) وحينئذ لا شاهد فيه.

فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو : **هند ما قام إلا هي**

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو: **قامت هند**

فالتاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المؤنث المجازي

الظاهر فيجوز القول :

طلع الشمس أو طلعت الشمس

ملاحظة : اذا فصل بين الفعل وفاعله الحقيقي بفاصل (غير إلا) جاز حذف التاء أو إثباتها نحو :

أتى القاضي بنتُ الواقف والأجود : أتت

وتقول : **قام اليوم هند** والأجود : قامت

وأما إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجر إثبات التاء عند الجمهور فتقول :

ما قام إلا هند و ما طلع إلا الشمس

ولا يجوز :

ما قامت إلا هند ولا ما طلعت إلا الشمس

وقد جاء في الشعر كقوله:

طوى النحرُ والاجرأُ ما في غروضها وما بقيت إلا الضلوعُ الجراشع

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه :

قال فلانة

الجموع

إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أو لا فإن كان جمع (سلامة لمذكر) لم يجر اقتران الفعل بالتاء فتقول :

قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون

وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن يكون جمع تكسير لمذكر كـ (الرجال) أو لمؤنث كـ (الهنود) أو جمع سلامة لمؤنث كـ (الهندات) جاز إثبات التاء وحذفها فتقول :

قام الرجال و قامت الرجال

و قام الهنود و قامت الهنود

و قام الهندات و قامت الهندات

فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع.

ملاحظة :

والحذف في : نعم الفتاة

يجوز فيها وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثا إثبات التاء وحذفها وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيا فنقول :

نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند

وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو :

ضَرَبْتُ وضَرَبْتُ وضَرَبْنَا

وإنما سكنوه كراهة توالي أربعة متحركات وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة. أما : **ضَرَبْنَا** ، فلم يسكن الحرف الثالث لأن الضمير المتصل ليس فاعلا إنما هو مفعول به ولم يجعل المفعول كالجزء من الكلمة اسوة بالفاعل لذا فلا ينطبق هذا الحكم الا لما كان ضميرا متصلا فاعلا .

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سنذكره لاحقا فنقول :

ضرب زيدا عمرو

إن المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه وذلك :

أيا تضرب أضرب

أ/ إذا كان المفعول اسم شرط نحو:

أي رجل ضربت

ب / اسم استفهام نحو :

ج / ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله نحو : ((إياك نعبد))

فلو أخر المفعول لزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك: (الدرهم إياه أعطيتك) فإنه لا يجب تقديم إياه لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات فكنت تقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه.

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيرته نحو :

ضرب زيد عمرا

عمرا ضرب زيد : فتقول :

يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو :

ضرب موسى عيسى

فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا لأنه يجوز أن يكون الأول أو الثاني فاعلا وكلاهما من دون علامة إعراب لذا يتوجب أن يكون الأول هو الفاعل والثاني يكون مفعولا .

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيرته فتقول :

أكل موسى الكمثرى و أكل الكمثرى موسى

فلا يصلح للفاعلية إلا موسى وللمفعولية غير الكمثرى .

إذا كان الفاعل ضميرا محصورا وجب تأخيرته :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا

وإن لم يكن محصورا وجب تقديمه نحو :

ضربت زيدا

ضرب زيدا أنا

فلا يصح :

ما ضرب زيدا إلا أنا

ويجوز في الحصر القول :

ملاحظة : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ (إلا) أو بـ (إنما) وجب تأخيرهم وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما إذا كان الحصر بـ (إلا) فأما إذا كان الحصر بـ (إنما) فإنه لا يجوز تقديم المحصور إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيرهم بخلاف المحصور بـ (إلا) فإنه يعرف بكونه واقعاً بعد إلا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.
فمثال الفاعل المحصور بـ (إنما) :

إنما ضرب عمراً زيداً

ومثال المفعول المحصور بـ (إنما) :

إنما ضرب زيد عمراً

ومثال الفاعل المحصور بـ (إلا) :

ما ضرب عمراً إلا زيد

ومثال المفعول المحصور بـ (إلا) :

ما ضرب زيد إلا عمراً

ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) :

ما ضرب إلا عمرو زيداً

ومنه قوله:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشيّة آناء الديار وشامها

ومثال تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) :

ما ضرب إلا عمراً زيد

ومنه قوله:

تزودت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

واعلم أن المحصور بـ (إنما) لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بـ (إلا) ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري: أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه فلا يجوز :

ما ضرب إلا زيد عمراً والصحيح : ما ضرب عمراً إلا زيداً

فأما قول الشاعر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشيّة آناء الديار وشامها
فأولّ على أن (ما هيجت) مفعول بفعل محذوف والتقدير : درى ما
هيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لأن هذا ليس مفعولا
للفعل المذكور وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه نحو :
ما ضرب إلا عمرا زيد.

الثاني:

وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلا كان أو
مفعولا.

الثالث:

وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي الشلوبين أنه لا يجوز
تقديم المحصور بـ إلا فاعلا كان أو مفعولا.

شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل
المتأخر وذلك نحو:

خاف ربّه عمر

ف (ربه) مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو
الفاعل وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لأن
الفاعل منوي التقديم على المفعول لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل
فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظا.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز
تقديم المفعول على الفاعل؟
في ذلك خلاف وذلك نحو:

ضرب غلامها جار هند

فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما
اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لأن المتصل
بالمقدم متقدم.

شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو :

زان نورّه الشجر

فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة.

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تألوله وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جنى وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله:

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزي سنمار

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة وذلك نحو :

ضرب بعُلهَا صاحبَ هند

إذ عاد الضمير في بعُلهَا على المضاف اليه (هند) وهو جزء من المفعول وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضا خلافا والحق فيها المنع.

